

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
بِاسْمِ صَاحِبِ السُّلْطَانِ أَمِيرِ الْكُوَيْتِ  
**الشَّيْخِ صَابَرِ الْأَحْمَدِ الْجَابِرِ الصَّبَاحِ**  
**الْمَحْكَمَةُ الدُّسْتُورِيَّةُ**

بالجلسة المنعقدة علنًا بالمحكمة بتاريخ ٥ من شهر محرم ١٤٣٤ هـ الموافق ١٩ من نوفمبر ٢٠١٢ م  
برئاسة السيد المستشار / فيصل عبد العزيز المرشد رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين / يوسف جاسم المطاوعة و محمد جاسم بن ناجي  
و خالد سالم علي و عادل ماجد بورسلی  
وحضور السيد / صفت المفتي أحمد أمين سر الجلسة

صدر الحكم الآتي :

في الدعوى المقيدة في سجل المحكمة الدستورية برقم (١١) لسنة ٢٠١٢ "دستوري":  
بعد أن أحالت لجنة فحص الطعون ملف الطعن رقم (٤٠) لسنة ٢٠١٠ :

المرفوع من: ورثة المرحوم / حسين على خلف إسماعيل البناي  
وهم : زوجته سعدية نوري جعفر، وأولاده بشائر، وعلي ، وببي،  
وأمل، وأيوب، وألطاف حسين على خلف إسماعيل البناي.

ضد :

- ١ - المحامي العام رئيس جهاز حماية المديونيات العامة بصفته.
- ٢ - الهيئة العامة للاستثمار.
- ٣ - البنك التجاري الكويتي بصفته نائباً عن الدولة.

## الواقع

حيث إن حاصل الواقع - حسبما يبين من حكم الإحالاة وسائل الأوراق - أن  
المطعون ضده الأول (رئيس جهاز حماية المديونيات العامة) أقام على الطاعنين الدعوى

رقم (٤٥) لسنة ٢٠٠٧ إفلاس مديونيات عامة/١ بطلب الحكم بشهر إفلاس مورثهم (المرحوم / حسين على خلف إسماعيل البناي) واتخاذ الإجراءات الازمة للمحافظة على أمواله وممتلكاته، وتعيين الهيئة العامة للاستثمار مديرًا للفليسة، والتصريح لها بجدد هذه الأموال والممتلكات واستلامها وإدارتها. على سند من أن مورثهم مدين للدولة بمبلغ (٢١١٦٧,٩٣٣ د.ك) يمثل المديونية المشترأة التي يديرها طبقاً للقانون المطعون ضده الثالث (البنك التجاري الكويتي) كما هي قائمة في ١٩٩٠/٨/١، وأنه على الرغم من أن ماتضمنه القانون رقم (٤١) لسنة ١٩٩٣ من تيسيرات للسداد، إلا أن مورثهم قد تخلف عن الوفاء بما أزمته ذلك القانون من التزامات بأن امتنع عن توثيق إقرار رسمي بالمديونية فضلاً عن عدم سدادها، الأمر الذي يحل معه أجل الدين وتوابه وما أسقط منه، واعتبار مورثهم متوقفاً عن الدفع وفقاً لأحكام ذلك القانون، وأنه لما كانت النيابة العامة تخشى من تلاعب (الطاعنين) بالأموال والممتلكات الضامنة للوفاء بالمديونية. فضلاً عن أنه وإن كان قد سبق إقامة الدعوى رقم (٦٢) لسنة ٢٠٠٢ إفلاس مديونيات عامة بطلب شهر إفلاس مورثهم، وقضى فيها بعد قبولها لرفعها بعد أكثر من سنتين من وفاته، إلا أنه قد صدر القانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠٠٤ بتعديل نص المادة (١٤) من القانون رقم (٤١) لسنة ١٩٩٣ المشار إليه والذي أجاز للنيابة العامة طلب شهر إفلاس العميل المتوفى دون التقيد بميعاد محدد، حتى ولو سبق صدور حكم حاز حجية الأمر القضي بعدم قبول دعوى شهر إفلاس العميل الذي توفي لرفعها بعد مضي أكثر من سنتين على وفاته، وهو الأمر الذي حدا (بالمطعون ضده الأول) إلى إقامة الدعوى بطلباته سالفه البيان.

وبجلسة ٢٠٠٧/٧/١٠ قضت المحكمة بشهر إفلاس مورث الطاعنين وتحديد تاريخ ٢٠٠٥/٨/١ تاريخاً مؤقاً للتوقف عن الدفع وتعيين المطعون ضدها الثانية (الهيئة العامة للاستثمار) مديرًا للفليسة. استأنف (الطاعون) هذا الحكم بالاستئناف رقم (١١٢٠) لسنة ٢٠١٠ تجاري/٧، وبجلسة ٢٠١٠/٦/٢٤ قضت المحكمة ببطلان الحكم المستأنف وإعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة للفصل في موضوعها. وتنفيذًا لهذا الحكم أعيدت الدعوى إلى المحكمة الكلية، وأثناء نظر الدعوى أمام المحكمة دفع

(الطاعون) بعدم دستورية نص المادة (١٤) من القانون رقم (٤١) لسنة ١٩٩٣ في شأن شراء الدولة لبعض المديونيات وكيفية تحصيلها المعدلة بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠٠٤، وبجلسة ٢٠١٠/١٢/١ قضت المحكمة بعدم جدية الدفع بعدم الدستورية، وبشهر إفلاس مورث الطاعنين وتحديد يوم ٢٠٠٩/١/١ تاريخاً مؤقتاً للتوقف عن الدفع وتعيين الهيئة العامة للاستثمار مديرأً للفليسة.

طعن الطاعون في قضاء الحكم في شقه المتعلق بعدم جدية الدفع بعدم الدستورية أمام لجنة فحص الطعون بالمحكمة الدستورية، وبجلسة ٢٠١٢/٣/٦ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المطعون فيه، وذلك فيما قضى به من عدم جدية الدفع بعدم دستورية المادة (١٤) من القانون رقم (٤١) لسنة ١٩٩٣ في شأن شراء الدولة لبعض المديونيات وكيفية تحصيلها المعدلة بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠٠٤، فيما تضمنته تلك المادة من عبارة "وذلك حتى لو كان قد سبق صدور حكم حاز حجية الأمر القضي بعدم قبول دعوى شهر إفلاس العميل الذي توفي، لرفعها بعد مضي أكثر من سنتين على وفاته". وثانياً: بإحاله النزاع إلى المحكمة الدستورية - بكمال هيئتها - للفصل فيه، وحددت جلسة لنظر الدعوى الدستورية، حيث قيدت في سجلها برقم (١١) لسنة ٢٠١٢ "دستوري". ونظرتها هذه المحكمة على الوجه المبين بمحاضر جلساتها. وقررت بجلسة ٢٠١٢/١٠/١٣ إصدار الحكم بجلسة ٢٠١٢/١١/٣، وفيها قررت مد أجل النطق به لجلسة اليوم.

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق، وسماع المرافعة، وبعد المداولة.

حيث إن إجراءات الإحاله قد استوفت أوضاعها المقررة قانوناً.

وحيث إن المادة (١٤) من القانون رقم (٤١) لسنة ١٩٩٣ في شأن شراء الدولة لبعض المديونيات وكيفية تحصيلها المعدلة بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠٠٤ تنص

على أنه للنيابة العامة أن تطلب شهر إفلاس العميل الذي يتوقف عن الدفع طبقاً لأحكام هذا القانون. كما يجوز لها وفي أي وقت أن تطلب شهر إفلاس العميل الذي يكون قد توقف عن الدفع قبل وفاته، أو يتوقف ورثته عن دفع مديونيته المشترأة طبقاً لأحكام هذا القانون مما آل إليهم من تركه مورثهم دون التقيد بمنتهى السنتين المنصوص عليها في المادة ١/٥٦٢ من قانون التجارة، وذلك حتى لو كان قد سبق صدور حكم حاز حجية الأمر المقصي بعدم قبول دعوى شهر إفلاس العميل الذي توفي، لرفعها بعد مضي أكثر من سنتين على وفاته..."

وحيث إن النعي على هذا النص قد انحصر نطاقه – حسبما يبين من حكم الإحالة – في أنه قد أجاز للنيابة العامة وفي أي وقت طلب شهر إفلاس العميل الذي يكون قد توقف عن الدفع قبل وفاته أو يتوقف ورثته عن دفع مديونيته المشترأة طبقاً لأحكام هذا القانون مما آل إليهم من تركه مورثهم دون التقيد بمنتهى السنتين المنصوص عليها في المادة (١/٥٦٢) من قانون التجارة، وذلك حتى لو كان قد سبق صدور حكم حاز حجية الأمر المقصي بعدم قبول دعوى شهر إفلاس العميل الذي توفي، لرفعها بعد مضي أكثر من سنتين على وفاته، باعتبار أن النص فيما قرره في هذا الخصوص تلبيسه شبهة عدم الدستورية، إذ لا يجوز للسلطة التشريعية أن تتدخل في شأن السلطة القضائية التي تتولاها المحاكم، وإهانة الأحكام القضائية وتعطيل آثارها بنص تشريعي من شأنه المساس بمبراذ قانونية اكتمل قوامها واستقرت بموجب هذه الأحكام، وهو ما يتصادم مع مبدأ فصل السلطات بالمخالفة لأحكام المواد (٥٠) و(١٦٣) و(١٦٦) و(١٧٨) و(١٧٩) من الدستور.

وحيث إن هذا النعي – في أساسه – سديد، ذلك أن اختصاص السلطة التشريعية بسن القوانين لا يخولها التدخل في أعمال أسندتها الدستور إلى السلطة القضائية التي كفل استقلالها، وجعل هذا الاستقلال عاصماً من التدخل في أعمالها أو التأثير على مجرياتها أو المساس بالأحكام القضائية الصادرة عنها وتقويض آثارها، أو إهانة حجيتها، وهي حجية لا يستطيع المشرع أن يسقطها بنص تشريعي،

وإلا كان ذلك افتئاتاً على عمل السلطة القضائية واعتداءً على ولایة واستقلال القضاء وتعطیلاً لدوره، وإخلاً بمبرأ فصل السلطات، كما لا وجه للتحدي بأن الرجعية قد أجازها الدستور في غير المواد الجزائية، ذلك أن حق المشرع في التشريع لا يجوز أن يصل مداه إلى حد تعديل المراكز القانونية التي رتبتها الأحكام القضائية وتقويض آثارها، باعتبار أن شئون العدالة هي مما تستقل به السلطة القضائية، فإذا جاوز المشرع نطاق سلطته وقع التشريع - سواء عمل به بأثر مباشر أو بأثر رجعي - مخالفًا للدستور.

ومتى كان ذلك، وكان ما قرره النص الطعن يمثل إهداً للأحكام القضائية، والنيل من مكانتها والاحترام الواجب كفالتها لها، وهي أحكام حازت حجية الأمر الم قضي، وسبق صدورها تساندًا إلى قواعد قانونية كانت نافذة بعدم قبول شهر إفلاس العميل الذي توفي لرفعها بعد مضي أكثر من سنتين على وفاته، فإن النص الطعن، وإذا جاء مخالفًا لأحكام الدستور المنصوص عليها في المواد (٥٠) و(٦٣) و(١٧٩)، فإنه يكون حرثاً القضاء بعدم دستوريته فيما قرره في هذا الخصوص.

## ف بهذه الأسباب

حكمت المحكمة: بعدم دستورية ما تضمنته المادة (١٤) من القانون رقم (٤١) لسنة ١٩٩٣ في شأن شراء الدولة لبعض المديونيات وكيفية تحصيلها المعده بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠٠٤، من النص على أنه "وذلك حتى لو كان قد سبق صدور حكم حاز حجية الأمر الم قضي بعدم قبول دعوى شهر إفلاس العميل الذي توفي، لرفعها بعد مضي أكثر من سنتين على وفاته".

رئيس المحكمة



أمين سر الجلسة

